الأمم المتحدة



Distr.: General
25 April 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إليَّ موافاته، كل ٦٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويتضمن التقرير معلومات مُحدّثة وتحليلاً بشأن النزاع والوضع السياسي وبيئة العمليات في دارفور، والتحديات الرئيسية التي صودفت في سبيل تنفيذ الولاية بفعالية، بما في ذلك انتهاكات اتفاق مركز القوات، خلال الفترة الممتدة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويعرض التقرير أيضا الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة صوب بلوغ المراحل الأساسية المحددة لها، ويقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2017/437).

ثانيا – تحليل النزاع

٢ – ما زالت الحالة الأمنية مستقرة عموما مع اقتراب انتهاء موسم الجفاف. وقد وقعت مناوشات متقطعة على نطاق محدود في منطقة جبل مرة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (فصيل عبد الواحد). كما اشتبكت القوات الحكومية مع الميليشيات. ورغم أن العنف القبلي قل بشكل كبير، لا تزال المنازعات حول ملكية الأراضي مستمرة. وما زال الجمود يعتري عملية السلام في دارفور بينما يزداد الضغط الدولي على الحركات المسلحة. وما زال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مقيدًا.

الاقتتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة

٣ – في حين أن جيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي وفصيل جبريل إبراهيم من حركة العدالة والمساواة ظلا غير نشطين إلى حد كبير في دارفور، فإن القوات المسلحة السودانية كانت تتقدم تدريجيا من





خلال تنفيذ عمليات صغيرة النطاق في المناطق التي كان يسيطر عليها فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة. ويشير مستوى الإصابات المبلّغ عنها وانخفاض كثافة الاشتباكات إلى عدم حدوث مواجهات واسعة النطاق. وفي ١٠ آذار/مارس، قامت عناصر من فصيل عبد الواحد بمهاجمة أحد معسكرات القوات المسلحة السودانية في جاوا، على بُعد حوالي ٧ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من دربات، ونفذت في اليوم التالي كمينا لقوافل عسكرية بالقرب من بوموي، على بعد حوالي ٨ كيلومترات شمال شرق دربات. وورد أن الاشتباكين أسفرا عن مقتل خمسة من الجنود وثلاثة من مقاتلي فصيل عبد الواحد، وعن سقوط عدة جرحى من المدنيين. وردا على ذلك، انتشرت القوات المسلحة السودانية بين ١٧ و ١٩ آذار/مارس لإجراء عملية تفتيش في مناطق ليبة وفينا وفوقولي في شرق جبل مرة، حيث هاجمهم فصيل عبد الواحد في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس. وتوجد تقارير متضاربة بشأن أرقام الضحايا ولكن القوات المسلحة السودانية صدت الهجمات وأسرت أحد قادة فصيل عبد الواحد ولقي ثلاثة مدنيين مصرعهم. وفي ٢٦ آذار/مارس، استمر تبادل إطلاق النار المتقطع بين القوات المسلحة السودانية، بدعم من حرس الحدود، وفصيل عبد الواحد في قوبو وقور لوممبنق وقلبوي جنوب شرق جبل مرة، ونتيجة لذلك انتقل بعض النازحين إلى كدنجير. وفي ٢٨ آذار/مارس، وقعت اشتباكات مماثلة في صابون وخور رملة، شرقي جبل مرة، ولا يعرف عدد الضحايا، بينما فر عدد غير محدد من السكان المحليين إلى الجبال بحثاً عن الأمان. ووقعت اشتباكات أيضاً في كتور، شرق جبل مرة، في ١ أبريل/نيسان، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة شخص واحد وإحراق ٧٣ منزلاً. كما وردت أنباء عن قيام الميليشيات بتنفيذ هجمات في منطقة فينا في ٤ نيسان/أبريل، حيث تم تدمير نحو ١٦ قرية وقتل عدد من المدنيين. وأدى وصول قوات الدعم السريع في نفس اليوم إلى وقف الهجمات.

٤ - وعقب وقوع حادث ١٢ آذار/مارس، قام فيه فصيل عبد الواحد بسرقة إبل من بدو النوايبة، تبادل هؤلاء البدو إطلاق النار مع المجموعة المسلحة واحرقوا في اليوم التالي قرية درقو، التي ورد أن السكان فروا منها إلى بوري ودار السلام وقولو. وأفيد أن ثلاثة مدنيين قُتلوا في هذه الحوادث، كما أبلغ أن اثنين من أفراد قبيلة النوايبة قتلتهما عناصر من فصيل عبد الواحد في قرية درقو في ١٧ آذار/مارس.

٥ - وعززت القوات الحكومية سيطرتها على مناطق أخرى في أنحاء دارفور. ففي ١ آذار/مارس، أسرت قوات الدعم السريع قائد جيش تحرير السودان – القيادة التاريخية، سليمان مرجان، هو ومقاتليْن آخرين، وكان الثلاثة يستقلون مركبة ومعهم أربع بنادق هجومية، بالقرب من منطقة جبل عيسى، في ولاية شمال دارفور. وفي نفس المنطقة، في ٢٠ آذار/مارس، أسر أفراد قوات الدعم السريع عدداً من العناصر المشتبه في انتمائها إلى حركة العدل والمساواة – فصيل جبريل قادمة من ليبيا. وعلاوة على ذلك، مدد رئيس السودان، عمر حسن البشير، في ١٩ آذار/مارس، وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته الحكومة في جميع مناطق العمليات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الميليشيات

٦ - ظلت التوترات مستمرة في المنطقة المحيطة بكبكابية، بولاية شمال دارفور، بعد المواجهة بين قوات الدعم السريع ورجال ميليشيا الرزيقات الشمالية، الذين انضموا إلى قوات موسى هلال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي ٢٧ شباط/فبراير، اشتبكت عناصر قوات الدعم السريع مع رجال الميليشيا في مستريحة، على بُعد ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من موقع أفرقة البعثة المختلطة في كبكابية. وقُتلت

امرأة وأصيب عشرة مدنيين آخرين في حادث إطلاق النار، أثناء محاولتهم حماية قائد محلي. وأبلغت قوات الرد السريع البعثةَ المختلطة بأن الحادث وقع أثناء تنفيذها حملةً لجمع الأسلحة.

الصراعات القبلية

٧ - انخفض عدد الاشتباكات القبلية بشكل كبير في الفترة المشمولة بالتقرير، وأبلغ عن وقوع اشتباكين. وفي ١٢ شباط/فبراير، اشتبك رعاة من تشاد ينتمون إلى قبيلة الزغاوة مع أفراد من بدو قبيلة المسيرية بسبب سرقة الماشية، في قرية مليبدي، على بعد ٢٠ كيلومترا شمال شرق مستري، بولاية غرب دارفور. وأسفر الاشتباك عن تسع وفيات بين البدو السودانيين. كما اشتبكت في ٨ نيسان/أبريل قبيلتا أولاد زيد والزغاوة بسبب حادثة سرقة للماشية في منطقة كركير، على بعد ٨٥ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من الجنينة، مما أدى إلى مقتل شخص واحد من كل جانب. في كلتا الحالتين، تدخلت حكومة غرب دارفور من خلال نشر القوات المشتركة السودانية - التشادية لإنشاء منطقة عازلة بين الجماعتين. وانخفضت حوادث العنف القبلي لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى تدخلات حكومة السودان، والإدارة المحلية، والبعثة المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري. وترى المجتمعات المحلية أن حملة جمع الأسلحة ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العنف القبلي، على الرغم من استمرار القلق من عدم نزع سلاح المجموعات البدوية بشكل كافٍ.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

٨ - ظل الوضع العام لحقوق الإنسان في دارفور محفوفاً بالمخاطر، رغم أن عدد حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان قد انخفض مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووثّقت العملية المختلطة ٧٧ حالة جديدة، شملت ٢٠٣ ضحايا، منهم ٢٢ طفلا، مقارنة بـ ٨٤ حالة شملت ١٩٢ ضحية. وانتُهك الحق في الحياة في ١٥ حالة شملت ٣٢ ضحية، وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية في ٣٤ حالة شملت ٧٠ ضحية. وكانت هناك ٢١ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، على شكل عمليات اغتصاب أو شروع في اغتصاب شملت ٢٧ ضحية، من بينهم ٢١ طفلا (منهم قاصر ذكر واحد)، و ٥ حالات قبض تعسفي واحتجاز غير قانوني شملت٧٢ ضحية. كما حدثت حالة اختطاف واحدة تتعلق بضحية واحدة وحالة اختفاء واحدة، تشمل أيضاً ضحية واحدة.

٩ - وتأكدت العملية المختلطة من وقوع ٥١ من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ١٤٨ ضحية، ولكن لم يتسنّ لها التحقق من الحالات الـ ٢٦ الباقية، التي شملت ٥٥ ضحية، بسبب عوامل مختلفة، منها عدم القدرة على الوصول إلى مواقع الأفرقة السابقة للعملية المختلطة. ومن بين الحالات المبلغ عنها، أُفيد بأن قوات الأمن الحكومية والجماعات المساندة لها، بما في ذلك قوات الدعم السريع وحرس الحدود، مسؤولة عن ٢٧ حالة تضرر منها ١٢٠ ضحية. وأفيد أن مدنيين مجهولين غير محددة هوياتُهم مسؤولون عن ١٣ حالة تضرر منها ١٣ ضحية، وزُعم أن الحالات الـ ٣٧ المتبقية التي تضرر منها ٧٠ ضحية قد ارتكبها رجال مسلحون لم تحدد هوياتهم. وأفيد أنه لم تبدأ تحقيقات إلا في ٤٠ حالة موثقة، أدت إلى إلقاء القبض على سبعة أشخاص، الأمر الذي يثير الانشغال من عدم كفاءة أجهزة إنفاذ القانون والملاحقة القضائية في بعض المناطق.

١٠ - وكان النازحون داخليا هدفا لـــــ ٨٨ حادثًا من الحوادث المرتبطة بالجريمة، نتج عنها مقتل ٧ أشخاص. وتضرر مدنيون آخرون من ١٤٤ حادثاً من تلك الحوادث، نتج عنها مقتل ٤٦ شخصاً، منها حالات قتل (٢١) وسطو مسلح (١٦) وشروع في سرقة (٢) واعتداء/مضايقة (٤٢) وسطو/اقتحام (٨) واختطاف (٤) وحرق عمد (٤) وإطلاق نار (٢٥) وهجوم/نصـــب كمين (١)، وتهديد بالعنف (٢)، وسرقة مواشٍ (١٨)، وحالات أخرى (١). وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تضرر النازحون داخليا وغيرهم من المدنيين بـ ٦٨ و ٩٢ من الحوادث المرتبطة بالجريمة، على التوالي، حيث قتل خمسة من النازحين و ١٧ مدنياً آخرين نتيجة لتلك الحوادث.

ثالثا - الحالة السياسية

١١ - خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أجرى الرئيس البشـــير تغييرات في قيادة المؤســـســـات الأمنية الرئيســـية. ففي ١١ شـــباط/فبراير، أعاد تعيين صـــلاح عبد الله محمد صـــالح، مديرا عاما لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، ليحل مكان محمد عطا المولى، الذي كان يشغل هذا المنصب منذ عام ٢٠٠٩. وفي ٢٧ شباط/فبراير، عيّن الرئيس الفريق كمال عبد الرؤوف، قائدا جديدا للقوات المسلحة السودانية، وأعلن عن ترقيات وتعيينات أخرى داخل القوات المسلحة.

١٢ - وفي ٢ نيســان/أبريل، أعلن الرئيس في المجلس الوطني عزم الحكومة على إجراء مشــاورات جامعة لصياغة دستور دائم ووضعه في صيغته النهائية. ودعا جميع أصحاب المصلحة السياسيين، بما في ذلك المجتمع المدني والحركات المســلحة، إلى المشــاركة في المشــاورات التي وصــفها بأنها المرحلة الثانية من الحوار الوطني. وذكر أن مشروع الدستور سيطرح على استفتاء شعبي. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أصدر مرسومًا بإطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين في البلد.

١٣ - وفي ضوء الصعوبات الاقتصــادية، استمرت المظاهرات احتجاجا على تدابير التقشف خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، معظمها في الخرطوم، مما أدى إلى مزيد من الاعتقالات للمحتجين، ومن بينهم نشطاء في المعارضة. وفي وقت لاحق، أثيرت شواغل بشأن الاعتقالات التعسفية للمحتجين واحتجازهم في ظروف مهينة، بما في ذلك منع المحتجزين من الاستعانة بممثلين قانونيين والاتصــال بأفراد الأسرة. وفي ١٨ شباط/فبراير، أمر الرئيس بالإفراج عن المحتجزين السياسيين الذين قُبض عليهم خلال الاحتجاجات ضد الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨ وما تلاها من تضخم؛ وأُطلق سراح ٨٠ شخصاً من أصل عدد يقدر بــــ ٤١١ محتجزا. وترددت تقارير عن مزيد من الاعتقالات للناشطين السياسيين، منهم قادة كبار في الحزب الشيوعي السوداني.

١٤ - ومع استمرار التأثير الســلبي للتدابير التقشفية على البيئة الاجتماعية والاقتصــادية، مع صعود التضخم بمعدل يزيد على ٥٠ في المائة، وضعف الجنيه السوداني مقابل دولار الولايات المتحدة، كثفت الحكومة جهودها لإيجاد حل أنجع للأزمة. وفي آذار/مارس، ضـــخت الإمارات العربية المتحدة ١,٤ مليار دولار في البنك المركزي السوداني لمعالجة أزمة النقد الأجنبي.

١٥ - في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس، اجتمع تحالف نداء الســـودان المعارض، بما في ذلك الحركات المسلحة في دارفور، في باريس لاعتماد موقف مشترك بشأن مراجعة خارطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المســـتوى المعني بالتنفيذ. وجدد التحالف رفضـــه لعملية الحوار الوطني التي

تقودها الحكومة ونتائجها. وعين التحالف صادق المهدي، زعيم حزب الأمة القومي، رئيسا لمجلس رئاسة التحالف. وفي ٢٠ آذار/مارس، انتقد جيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي الاجتماع معتبرا إياه خطوة صريحة للتخلي عن المقاومة المسلحة. وبعد ذلك بيومين، هدد الرئيس البشير باتخاذ إجراءات قانونية ضد أي حزب سياسي يشكل تحالفا مع الحركات المسلحة.

١٦ – وعلى الصعيد الإقليمي، يواصل السودان القيام بدور بنّاء. ففي ١١ آذار/مارس، زار وزير خارجية قطر، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، السودان لعقد اجتماعات مع الرئيس ووزير الخارجية، إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور. واتفقوا على إنشاء لجنة مشتركة للتشاور السياسي، تعقد مرتين في السنة لمراجعة وضع التعاون بين البلدين ومسائل أخرى موضع اهتمام مشترك. كما ناقشوا تنفيذ وثيقة الدوحة وعملية السلام في دارفور. ويواصل السودان الوقوف موقف الحياد إزاء الشقاق الحالي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وفي ١٩ آذار/مارس، التقى الرئيس برئيس مصر، عبد الفتاح السيسي، في القاهرة بغية تحسين العلاقات الدبلوماسية والتعاون الأمني بين البلدين.

رابعا – الحالة الإنسانية

١٧ – استمر التحسن في إيصال المساعدات الإنسانية في دارفور. ففي منطقة شمال جبل مرة في ولاية وسط دارفور، تمكنت الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى القرى المحيطة بروكرو من أجل إجراء تقييم مشترك بين الوكالات في الفترة من ١٤ إلى ٢١ شباط/فبراير. وعلى الرغم من هذه التحسينات، واصلت الحكومة منع دوائر العمل الإنساني من الوصول إلى مواقع في أجزاء أخرى من جبل مرة، من قبيل بولدونق وكتروم في ولاية وسط دارفور، وسوني وجاوا وفينا وقولانق بانق وتارانتاورا وصابون الفقر وكارا، في ولاية جنوب دارفور.

١٨ – واستمرت عمليات العودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عودة حوالي ٢ ٠٠٠ شخص في شباط/فبراير إلى ياسين، في ولاية شرق دارفور، من مخيمات المشردين داخليا في السلام وكلمة وعطاش والسريف، في ولاية جنوب دارفور. وتفيد التقارير بأن الاشتباكات التي وقعت بين القوات المسلحة السودانية وفصيل عبد الواحد في شرق جبل مرة في ١٠ و ١١ آذار/مارس أسفرت عن نزوح البعض من فينا وتجمعهم في مناطق قورولاند وباني وكورينقا وتيما وقولو. وبسبب القتال، حدث تعليق مؤقت لبعض الأنشطة الإنسانية، وخاصة ما يتعلق منها بتوفير المياه وخدمات النظافة والصرف الصحي، والأمن الغذائي ومجموعات عناصر سبل كسب الرزق، وذلك في دربات وكدنجير وجاوا وبلة السريف وليبة.

١٩ – وما زال انعدام الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق كبير، ولا سيما في ولاية شمال دارفور. وتفاقم الوضع بسبب شح الأمطار في عام ٢٠١٧، مما أدى إلى نقص في المراعي والمياه للماشية، وإلى ضعف المحاصيل. واستنادا إلى أحدث توقعات شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات، فمن المرجح أن تواجه أجزاء من ولاية شمال دارفور، فضلا عن مخيمات المشردين داخليا في جبل مرة، حالة أزمة (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – المستوى ٣) حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر. وخلال ذروة موسم الجفاف (حزيران/يونيه – أيلول/سبتمبر)، قد يواجه المشردون داخليا في جبل مرة حالة طوارئ من انعدام الأمن الغذائي (المستوى ٤). ومما يزيد من تعقيد هذه الحالة التدابير التقشفية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً والتي أسفرت عن زيادات كبيرة (وصلت إلى ٤٧ في المائة في كانون الثاني/يناير) في أسعار الأغذية الأساسية، من قبيل القمح والذرة الرفيعة. وفي شباط/فبراير، ارتفعت أسعار التجزئة للذرة الرفيعة بأكثر من ١٥ في

المائة في سبع ولايات. وسُجلت أعلى الزيادات في ولايات شرق وغرب وشمال دارفور بنسبة ٣٤ في المائة و ٢٥ في المائة و ١٦ في المائة على التوالي. وتشير التقييمات الأخيرة إلى أن حوالي ٩٨ بالمائة من الأسر المشردة ليس لديها دخل كافٍ لتزويدها بالطعام الذي تحتاجه. ويمكن أن يسفر الاتجاه الذي تتخذه هذه التغييرات المدخلة على مستوى الاقتصاد الكلي عن مزيد من الارتفاعات في الأسعار وزيادة تقليص قدرة الأسر المعيشية الفقيرة على دفع مقابل الغذاء.

٢٠ - وقد خفت حدة الإسهال المائي الحاد الذي تفشى في عام ٢٠١٦ بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومع ذلك، سُجلت ٤٦١ حالة جديدة، بما في ذلك ثلاث وفيات، في ولاية وسط دارفور في الفترة ما بين ٩ شباط/فبراير و ٢٦ آذار/مارس، وذلك بشكل رئيسي في مناطق جبل مرة الخاضعة لسيطرة فصيل عبد الواحد. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني، بالتعاون مع الحكومة، جهودهم لاحتواء المرض من خلال تدريب موظفي الرعاية الصحية، وإدارة الحالات، ومكافحة ناقلات الأمراض، ومراقبة جودة المياه، وتوزيع الأدوية والإمدادات الطبية، والتشجيع على النظافة والاعتناء بالصحة. ونظرا لصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، فإن توافر البيانات بشأن خطورة الحالة محدود. ولكن الجهود مستمرة للوصول إلى المجتمعات المحلية.

خامسا - بيئة العمل

الهجمات والتهديدات بشن هجمات على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني

٢١ - جرى في الفترة المشمولة بالتقرير الإبلاغ عن ٢٩ حادثة إجرامية استهدفت موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، مقارنةً بـ ٢٦ حادثة وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففي ٢٤ شباط/فبراير، قام أحد أفراد قوات الدعم السريع بالاعتداء الجسدي على موظف وطني تابع للعملية المختلطة وأصابه بجروح، وذلك داخل قاعدة قوات الدعم السريع في مليط بولاية شمال دارفور. وكان موظف العملية المختلطة قد احتُجز لأنه أعطى إشارة بتهدئة السرعة إلى سائق من قوات الدعم السريع كان يسير بسرعة بينما كان الموظف يعبر الطريق. وبعد الإفراج عن الموظف المصاب بعد حوالي ثلاث ساعات في الاحتجاز، عولج في بالمستشفى في مليط ثم في مستشفى المستوى الثاني التابع للعملية المختلطة في الفاشر.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٢٢ - سجلت العملية المختلطة ثلاث حالات لرفض إصدار تصاريح من جانب الاستخبارات العسكرية، الأمر الذي أدى إلى إلغاء ست طلعات. وفي تطور إيجابي، وافق والي وسط دارفور على تنفيذ رحلات جوية اعتيادية من زالنجي إلى قولو. إلا أن الحكومة ظلت ترفض الطلب المقدم من العملية المختلطة لتنفيذ رحلات جوية مباشرة بين مواقع الأفرقة في القطاعات المختلفة، والإذن باستخدام مطار الأبيض لأغراض تخطيط الرحلات الجوية باعتباره مطارا مناوبا لطائرات العملية المختلطة. وفيما يتعلق بأعمال القتال الأخيرة التي اندلعت في شرق جبل مرة، تعرض التنقل إلى فينا للتقييد في ثلاث مناسبات، في ٢٥ آذار/مارس، و ٣ و ٩ نيسان/أبريل. ومُنع الوصول إلى كتور في ٤ نيسان/أبريل، وسُمح بالوصول إليها لاحقا في ٩ نيسان/أبريل. كما قُيِّد التنقل في حالة واحدة في ولاية شرق دارفور في ٢٢ شباط/فبراير.

التأشيرات والتخليص الجمركي

٢٣ - منحت الحكومة ٤٣١ تأشيرة لموظفي العملية المختلطة، منها ٢٠ تأشيرة لأفراد عسكريين و ٤٩ تأشيرة لأفراد شرطة و ٣٩ تأشيرة لزوار رسميين و ٤٢ تأشيرة لمتعاقدين و ٥ تأشيرات لمعالين و ٤ تأشيرات لموظفين مدنيين. ويجري حاليا تجهيز ما مجموعه ٤٣١ طلبا للحصول على تأشيرات، في حين أن ٢٣٢ طلبا للحصول على تأشيرات لم يبت فيها بعدُ رغم مرور الفترة العادية لمنح الموافقة التي مدتها ١٥ يوما، وبعض هذه الطلبات لم يبت فيه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتشمل هذه الطلبات ١١٣ طلبا من أجل متعاقدين، و ٢٤ طلبا من أجل أفراد شرطة، و ١٤ طلبا من أجل موظفين مدنيين، و ٤٦ طلبا من أجل أفراد عسكريين، و ١١ طلبا من أجل متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٣ طلبا من أجل زوار رسميين وطلبا واحدا من أجل استشاري. وفيما يتعلق بقسم حقوق الإنسان، لم يبت بعدُ في طلب واحد للحصول على تأشيرة، بينما سُحب ١٣ طلبا للحصول على تأشيرات ظلت دون بتّ لأكثر من عام. ونظرا لإعادة انتداب الموظفين وإنهاء خدمتهم، ازداد معدل الشواغر في القسم ليصل إلى ٤٦ في المائة بعد أن كان ٣٢ في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في حين أن المعدل الإجمالي لشواغر موظفي البعثة المدنيين الدوليين قد انخفض من ١٧ في المائة إلى ٦ في المائة، يعزى نصفها إلى تأشيرات لم يُبتّ فيها بعد.

٢٤ - وتواصل حكومة السودان الإفراج عن حاويات حصص الإعاشة من بورتسودان. وفي حين جرى تسجيل تقدم في التصريح بشحنات أخرى، فإن هناك حاليا ٣٥ شحنة من المعدات المملوكة للوحدات والمملوكة للأمم المتحدة لا تزال تنتظر التصريح لها. وهناك شحنة واحدة لا تزال تنتظر التصريح منذ عام ٢٠١٥. وواصلت العملية المختلطة عقد اجتماعات شهرية على المستوى التقني مع المسؤولين الحكوميين سعيا لحل المسائل المعلقة. وأبلغت الحكومة العملية المختلطة في شباط/فبراير بأنها ستتلقى خطابا يبين تفاصيل الإجراءات الجديدة التي سيستعاض بها عن شهادة الإعفاء الضريبي. غير أن العملية المختلطة لم تتلق ذلك الخطاب حتى الآن.

٢٥ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل، أجرى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاكروا، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرغي، زيارة مشتركة إلى السودان. وفي ٨ نيسان/أبريل، حضرا اجتماعا للآلية الثلاثية بين ممثلي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان، لمناقشة المسائل التشغيلية والاستراتيجية المتصلة باضطلاع العملية المختلطة بولايتها. وجرى التنويه بحدوث تحسينات وأكدت حكومة السودان من جديد التزامها بمواصلة التعاون مع العملية المختلطة على المستوى التقني بشأن جميع المسائل المشار إليها. كما التقيا بوزير الشؤون الخارجية، السيد غندور، ثم سافرا إلى الفاشر في دارفور للالتقاء بقيادة العملية المختلطة وموظفيها وبوالي شمال دارفور وممثلي المجتمع المحلي.

سادسا - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعملية المختلطة

حماية المدنيين

٢٦ - حدث انخفاض عام في الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك مضايقة المشردين داخليا وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى في أنشطة كسب الرزق وفيما يتعلق بالوصول إلى

الأراضـي الزراعية. وتحسـنت أيضـا حرية تنقل المدنيين، ويعزى ذلك أسـاسـا إلى أثر الحملة التي تقودها الحكومة لجمع الأسلحة. ومع ذلك، لا تزال ثمة شواغل إزاء استمرار حالات المضايقة والترهيب للمشردين داخليا أثناء أنشـطة كسـب الرزق التي يقومون بها من قبيل جمع الحطب والعشـب، وإزاء احتلال القرى على أيدي الجماعات المسلحة والبدو الرحل.

٢٧ - وأجرت أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة التابعة للعملية المختلطة ما مجموعه ٨٤ مهمة في ولايات شمال دارفور (٤٦) ووسـط دارفور (واحدة) وجنوب دارفور (٥) وغرب دارفور (٣٢). وفي ولاية شمال دارفور، أجرت هذه الأفرقة زيارات إلى مواقع مختلفة في أم برو وكورما وسـورتوني وطويلة، تبين من خلالها أن الموقف هادئ وإن كان المشـردون داخليا قد أعربوا عن القلق بشـأن أنشـطة عناصـر جيش تحرير السـودان - جناح السـلام والتنمية والبدو الرحل في منطقة سـورتوني. وقتل اثنان من المشـردين داخليا ينتميان إلى قبيلة الفور من سورتوني في حادثتين منفصلتين في شباط/فبراير، ويُزعم أن قتلهم كان على يد بدو رُحل.

٢٨ - وفي ولايات وسـط وجنوب وغرب دارفور، أُبلغت الأفرقة بوجود تحديات مماثلة فيما يتعلق بالحماية، تحدث في المقام الأول بالقرب من قرى ومخيمات المشـردين داخليا. وقد شـكا السـكان المحليون في ولاية جنوب دارفور من نقص الخدمات الأساسية، بما في ذلك بطء استجابة الشرطة السودانية لتقديم الحماية في الحوادث التي يتعرض لها المدنيون. وفي قولو وروكرو، بولاية وسـط دارفور، لم يشـتك السـكان المحليون من الثغرات الموجودة في الخدمات الأسـاسـية فحسـب، بل أيضـا من العنف الجنسـي والجنسـاني ووجود عدد كبير من الأطفال غير المصـحوبين بذويهم، ومن الخطر الذي تشـكله الذخائر غير المنفجرة، ومن تدمير المنازل والمحاصيل الزراعية، ويزعم أن ذلك كان على أيدي البدو الرحل، فضلا عن عدم وجود مؤسـسـات سـيادة القانون والعدالة في معظم القرى في منطقة جبل مرة. وفي ولاية غرب دارفور، أفادت المجتمعات المحلية بوجود مسائل متصلة بوضع اليد على الأراضي، وحدوث مضـايقات واعتداءات بدنية ضد النساء والفتيات أثناء أنشطة كسب الرزق.

٢٩ - ووفّر الأفراد النظاميون التابعون للعملية المختلطة الحراسة لــ ١٨٠ رحلة ذهاباً وإياباً للشركاء في المجال الإنسـاني دعما لإيصـال المسـاعدات الإنسـانية ورصـدها، وإجراء التقييمات المشـتركة بين الوكالات وتقييمات التحقق، وتوزيع ورصـد الأغذية والمواد غير الغذائية والأنشـطة التنفيذية المتصـلة بها. وبالإضـافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة توفير حراسة يومية إلى الشركاء في المجال الإنساني الذين يقومون بنقل المياه من كوبي إلى سورتوني في ولاية شمال دارفور ضمن مبادرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ووفرت العملية المختلطة أيضـا الحراسـة المسـلحة المنتظمة لنقل الإمدادات الإنسـانية بين سـورتوني وكبكابية في ولاية شمال دارفور. وفي إطار ترتيبات خاصـة مع برنامج الأغذية العالمي، يسّـر أفراد الحراسـة التابعون للعملية المختلطة إيصـال قافلتين تابعتين للبرنامج مؤلفتين من ٣١ شـاحنة كانت تنقل ٢٨٣ طنا من الأغذية في ولاية شمال دارفور.

٣٠ - وقام العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٥ ٥١٢ دورية، منها ٢ ١٧٣ دورية من أجل حماية المدنيين (١ ٤٠٦ دوريات قصـيرة المدى و ١٣٥ دورية بعيدة المدى و ٦٣٢ دورية ليلية) و ٣ ٣٣٩ دورية لحماية أفراد العملية المختلطة ومعداتها (٢ ٧٧٤ دورية روتينية و ٤٦٠ عملية حراسـة لوجسـتية وإدارية و ١٠٥ دوريات للأغراض الإنسـانية). وفي المجموع، أُجريت ١ ٠١٧ زيارة إلى القرى و ٩٣٤ زيارة إلى مخيمات المشـردين داخليا. وأجرت شـرطة العملية المختلطة ٢ ٥٤٤ دورية، منها

٩٥٨ دورية لإحلال أجواء الثقة في مخيمات المشـــردين داخليا و ٢١٣ دورية متصـــلة بجمع الحطب والعشـب و ١٣٦ دورية في الأسـواق و ٦٩٧ دورية في القرى و ٤٣٤ دورية في البلدات و ٤٦ دورية في مناطق العائدين و ٦٠ دورية لحراســة الطرق التجارية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمشـــردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال الذين يقومون بأنشطة كسب العيش خارج مخيماتهم. وساعدت هذه الدوريات في رصـد الحالة الأمنية وهيأت بيئة توفر السـلامة والحماية في مخيمات المشـردين داخليا، وذلك بوسـائل منها جمع المعلومات من أجل نظام الإنذار المبكر للبعثة. وعلاوة على ذلك، عُقد في جميع ولايات دارفور الخمس ٢٨٩ اجتماعا للتنسـيق الأمني بمشـاركة الشـرطة السـودانية وشـرطة العملية المختلطة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المشـردين داخليا والقادة المجتمعيين. وجرى في هذه الاجتماعات تشـجيع المجتمعات المحلية على دعم تنفيذ مبادرات الخفارة المجتمعية وعززت الاجتماعات السـلامة والأمن في مخيمات المشردين داخليا.

٣١ - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، قامت وحدات الشـرطة المشـكلة التابعة للعملية المختلطة بتوفير ٤٦ عملية حراسـة لمرافقة عمليات الوكالات الإنسـانية (برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسـيق الشـؤون الإنســانية ومفوضــية الأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) إلى مخيمات كلمة ودالي وأرقو وعطاش للمشـــردين داخليا، وإلى الطويلة وزالنجي. وأدت عمليات الحراســة هذه إلى تمكين هذه الأفرقة من الحصـــول على معلومات مباشـــرة عن احتياجات المشـــردين داخليا وإلى تيســـير تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

٣٢ - ونُفذت دورات تدريبية بشـــأن الخفارة المجتمعية وحقوق الإنســـان والمهارات الحاســـوبية، شملت ٢٣٥ من المشردين داخليا ومتطوعي الشرطة المجتمعية في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس. وكان هدف الدورات توعية المشاركين بأهمية إبلاغ الشرطة السودانية بما يقع من حوادث تتعلق بحماية المدنيين. وتقوم البعثة حاليا بإعداد إطار سياساتي لبناء القدرات المؤسسية للشرطة السودانية.

٣٣ - وظلت الذخائر المتفجرة تشـكل تهديدا في دارفور. فقد أُبلغ عن وقوع سـت حوادث قُتل فيها ثلاثة قُصـر، وأصـيب أربعة آخرون، من بينهم امرأة. وقد وقعت هذه الحوادث في سـوق للماشـية في الفاشـر، بولاية شمال دارفور، وقرية ليبة في محلية شـرق جبل مرة في ولاية جنوب دارفور، ومنطقة عسـلاية في الضعين في ولاية شرق دارفور، وفي روكرو وفنقا في ولاية وسط دارفور. وأجرت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للعملية المختلطة عمليات تقييم لأخطار المتفجرات والتخلص منها في ثماني قرى في ولايتي شمـال وجنوب دارفور، بمـا في ذلـك في موقع قـاعـدة العمليـات المؤقتـة في قولو. ونتيجـة لـذلـك، دُمرت ٢ ٨٩٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٢٤ ٤٩٢ من طلقات الذخيرة التي انتهت صـــلاحيتها. ونظمت العملية المختلطة تدريبا للتوعية بالمخاطر استفاد منه ٢٧ ١٢٦ فردا: ٦ ٩٠٨ رجال و ٦ ٦٧٨ امرأة و ٥ ٦٦١ صـبيا و ٧ ٨٧٩ فتاة. وفي ٢٨ شـباط/فبراير، قامت العملية المختلطة والمركز القومي لمكافحة الألغام بتنظيم احتفالية عامة في محلية كرينك، في ولاية غرب دارفور، بمناسـبة الانتهاء بنجاح من تطهير جميع ما هو معروف من المناطق الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في المحلية.

٣٤ - وواصـلت العملية المختلطة التواصـل مع سـلطات الولايات لمعالجة قضـايا الحماية ذات الأبعاد الجنسـانية بما في ذلك من خلال بناء القدرات لفائدة المؤسـسـات المحلية. واستفاد حوالي ٧٠ موظفاً طبياً من التدريب على المعالجة الســريرية للاغتصـــاب الذي أجرته البعثة في الخرطوم في فبراير/شـــباط. كما نُظمت، في ٦ آذار/مارس، حلقة عمل حول الوقاية من الاستغلال الجنسي للعاملين في مجال تقديم

المساعدة الإنسانية في الضعين بولاية شرق دارفور. وفي تطور ذي صلة، شرعت السلطات في ولاية غرب دارفور في ٤ آذار/مارس في عملية صياغة تشريعات حماية المرأة. وفي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، سهلت العملية المختلطة تنظيم احتفالية بمناسبة اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شاركت فيها ١٠٠ مندوبة من ولايات دارفور الخمس.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت البعثة، وفقا للتكليف الصادر إليها بتقديم المشورة والدعم اللوجستي لتعزيز قدرة المحاكم الريفية على معالجة المنازعات المجتمعية، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بالأراضي، ١٢٠ من قضاة المحاكم الريفية على الإجراءات القانونية المدنية والجنائية وأساليب الوساطة في ولايات شمال وشرق ووسط وغرب دارفور. ونشرت العملية المختلطة، بالتعاون مع الجهاز القضائي السوداني، الدليل الذي كانت قد أعدته في الفترة المشمولة بالتقرير السابق بشأن القوانين السودانية وأساليب التوسط في المنازعات باللغة العربية ووزعت ٥٠ نسخة على كل واحد من ١٢٠ مسؤولا من مسؤولي المحاكم الريفية في أربع من ولايات دارفور. والتقى أفراد من العملية المختلطة أيضا بممثلين لسلطات السجون السودانية في ولايتي غرب وشرق دارفور وفي الخرطوم لمناقشة ضرورة معالجة ظروف السجن. ونظمت العملية المختلطة في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ برنامجًا تدريبيًا لفائدة ٢٠ صحفيًا في منطقة الضعين بولاية شرق دارفور، وذلك في إطار جهودها المتواصلة من أجل بناء قدرات وسائل الإعلام المحلية على المساهمة في تحقيق السلام في المنطقة.

٣٦ - ودربت البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير ٨٥٥ موظفا (٥٢ من الإناث و ٨٠٣ من الذكور)، من بينهم ٢٢٤ فردا من أفراد الشرطة المدنية و ٦٢٥ من الأفراد العسكريين و ٦ موظفين مدنيين، بشأن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، والصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة بحماية الأطفال، وأثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وحظر الاستغلال والاعتداء الجنسيين بحق الأطفال في عمليات حفظ السلام. واضطلعت العملية المختلطة أيضا بتدريب ١ ١٩٠ فردا (٨١٨ من الإناث و ٣٧٢ من الذكور)، من بينهم ٢٠ من الشرطة السودانية، و ٢٥ من القوات المسلحة السودانية، و ١٢ من المنظمات غير الحكومية، و ١٨ من وسائط الإعلام و ١ ١١٥ من المشردين داخليا بهدف تعزيز تولي زمام الأمور محليا فيما يخص خطط حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ووُزع ما مجموعه ٦٤٥ بطاقة جيب إلى جانب ملصقات تحمل رسائل ترجمت إلى ١٢ لغة تؤكد سياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية مع القُصَّر. وأنشأت البعثة أيضا أربع لجان لحماية الأطفال في مخيمات المشردين داخليًا والمجتمعات المستضيفة، في ولايات شمال وغرب وجنوب دارفور، ومن المنتظر أن تؤدي هذه اللجان دوراً محوريًا في دعم وتسهيل تبادل المعلومات حول مزاعم الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. وعلاوة على ذلك، أطلقت العملية المختلطة حملة في دارفور بعنوان ”لا لتجنيد الأطفال - احموا دارفور“ تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة والميليشيات.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج السودانية وفريق الأمم المتحدة القطري، تسريح ٧٩٣ شخصا، من بينهم ٢٦٨ امرأة، من المقاتلين السابقين في نيالا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية وقف إطلاق النار في دارفور، بالتحقق من ٨٠٠ من المقاتلين السابقين المنتمين إلى حركة العدل والمساواة - جناح السلام، وجيش تحرير السودان - جناح السلام، وجيش تحرير السودان - الجناح الأم.

الدعم المقدم لعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة

٣٨ - استمر الجمود في عملية السلام في دارفور دون أن يطرأ أي تزحزح يُذكر للأطراف عن مواقفها الراسخة. ففي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بيانًا (PSC/PR/COMM. (DCCLIV)) حث فيه الحركات المسلحة غير الموقعة في دارفور على بدء الانخراط الفوري في عملية السلام والمصالحة في دارفور على أساس وثيقة الدوحة، معربًا عن قلقه من ''التأخير غير المبرر'' في السعي من أجل السلام في دارفور. ودعا المجلس إلى الإبلاغ عن آخر ما استجد بشأن التقدم المحرز في الجهود المبذولة لتحقيق السلام في غضون الأشهر الثلاثة القادمة وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، في انتظار نتائج هذا المسعى، أن تُعدَّ بحلول أيار/مايو ٢٠١٨ تدابير يحتمل اتخاذها، تشمل - لأول مرة - فرض عقوبات على جميع من يواصلون عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في دارفور.

٣٩ - وقد ظل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي يدعم الرئيس المشارك لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مفويلوا مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، على اتصال بحكومة السودان والحركات غير الموقعة. وكان آخر اتصال تم مع حركتين مسلحتين، هما جيش تحرير السودان - فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل، عبارة عن اجتماع على المستوى التقني عقد في ١ آذار/مارس في أديس أبابا، حيث أكدت الحركتان من جديد التزامهما بالتسوية القائمة على التفاوض. وفي ١١ آذار/مارس، اجتمع الممثل الخاص المشترك أيضا مع الحكومة ودعا بإلحاح إلى التحلي بالمرونة في المفاوضات المتوقع إجراؤها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وفي ٢ آذار/مارس، اتهمت حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل الحكومة بإحباط عملية السلام، واتهمت مجلس السلم والأمن بوقوفه إلى جانب أحد طرفي النزاع.

٤٠ - وفي ١٢ شباط/فبراير التقى مسؤولو العملية المختلطة، في نيالا، بسبع حركات موقعة على وثيقة الدوحة، وهي جيش تحرير السودان - القيادة التاريخية، وحركة العدل والمساواة - جناح السلام، وحزب التحرير والعدالة القومي، وجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، وحركة العدل والمساواة - دبجو، وجيش تحرير السودان - مصطفى تيراب، وجيش تحرير السودان - الجناح الأم. وقد أعربت الحركات عن القلق إزاء التأخيرات في تنفيذ وثيقة الدوحة، ولا سيما الترتيبات الأمنية.

٤١ - وفي ٢٥ آذار/مارس، قامت العملية المختلطة والجهاز القضائي بولاية شرق دارفور وجامعة الضعين بتيسير أول حلقة من حلقات العمل التسع بشأن السياسة المتعلقة بالحق في استعادة الأراضي، التي اعتمدها المجلس التشريعي لشرق دارفور في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لكي تنفذ في عام ٢٠١٨. والهدف من حلقات العمل هو رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما العائدين والنازحين داخلياً، حول سياسة الولاية فيما يخص الأراضي والأحكام المحددة التي تدعم العودة الطوعية. وشارك في التدريب ٦٠ فردا، من بينهم ١٣ امرأة، وأوصى هؤلاء الحكومة بإنفاذ سيادة القانون وناشدوا بأن تكون هناك إرادة سياسية للتمكين من إيجاد حلول فعالة.

جهود الوساطة لإنهاء العنف القبلي

٤٢ - قامت العملية المختلطة بمبادرات وساطة على الصعيد المجتمعي. ففي ١٨ شباط/فبراير، أنشأت العملية، بالتعاون مع حكومة ولاية جنوب دارفور، آلية مشتركة لتحقيق الاستقرار، تتألف من العملية

المختلطة وحكومة الولاية والفريق القطري للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية في الولاية. وستدعم الآلية تنفيذ خطة الولاية لتحقيق الاستقرار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٤٣ - وتتابع البعثة أيضا مبادرات حكومات الولايات المتعلقة بتوطين النازحين داخليا. فقد عُقد ١٢ اجتماعا مع السلطات المحلية والقيادات المجتمعية في ولايات وسط وشرق وغرب وشمال دارفور دعما للتنفيذ الجامع والمستدام لهذه المبادرات. وفي ولاية وسط دارفور، أبلغ مفوض تنمية مجتمعات الرُّحَّل يوم ٢٧ شباط/فبراير العمليةَ المختلطة بخطط تخص نقل بعض المجموعات من الرحل من منطقة نيرتيتي الشمالية إلى خور رملة، الواقعة على بعد ٨ كيلومترات غرب نيرتيتي.

٤٤ - والتقى مسؤولو العملية المختلطة، أيام ٤ و ٥ و ٧ آذار/مارس، بممثلي النازحين داخليا وحكومة الولاية والإدارة الأهلية في ولاية شرق دارفور من أجل دراسة الخيارات المتاحة للنازحين داخليا. وتفضل غالبية هؤلاء النازحين العودة إلى قراهم الأصلية متى تم توفير الأمن والخدمات الأساسية، في حين يفضل آخرون البقاءَ حيث يوجدون بشرط تزويدهم بالمرافق الأساسية والحفاظَ على ملكية أراضيهم التقليدية. وقد أنشأت حكومة الولاية لجنتين لتيسير عودتهم السلسة، تركز إحداهما على أدلة إثبات ملكية الأراضي وتسجيلها، بينما تدير الثانية حملة توعية مدتها ٤٥ يومًا بشأن استراتيجية الحكومة الخاصة بالعودة.

سابعا - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

تنفيذ المرحلة الأولى والتحضير للمرحلة الثانية

٤٥ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، فإن المرحلة الثانية من إعادة تشكيل العملية المختلطة هي في طور التنفيذ. وفي ١٣ فبراير، استُقدمت الشركة الهندسية الصينية للمساعدة في إنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، في حين تعمل الشركة الهندسية الباكستانية على تحسين البنية التحتية للطرق المرتبطة بها في القطاع الممتد من كبكابية إلى قولو. ويضطلع العنصر العسكري بإعادة تنظيم مكاتبه الإدارية، مما سيؤدي إلى إغلاق ثلاثة من مقاره القطاعية في ولايات شمال وشرق وغرب دارفور وإنشاء قوة ولائية مساعدة لتحقيق الاستقرار في نيالا في ٢٨ شباط/فبراير. وستكون القوة مسؤولة عن المناطق الواقعة خارج منطقة عمليات قوة جبل مرة. وبالإضافة إلى ذلك، أعيدت كتائب المشاة السنغالية والرواندية إلى الوطن في ٢٦ شباط/فبراير و ١٧ آذار/مارس، على التوالي.

٤٦ - وينتشر عنصر الشرطة التابع للعملية المختلطة في ٩ من أصل ١٠ مواقع أفرقة قوة جبل مرة، وهي: كبكابية وسورتوني وشنقل طوباية وطويلة وكاس ومنواشي وخور أبشي وزالنجي ونيرتيتي. كما اعتمد عنصر الشرطة المفهوم المنقح للعمليات وأنشأ هياكل تنسيق لكفالة الاتصال والتنسيق والإبلاغ عن أنشطة قوة جبل مرة. وعلاوة على ذلك، بدأ نشر وحدات الشرطة المشكّلة في مواقع معينة من مواقع الأفرقة انسحبت منها القوات العسكرية في ١ آذار/مارس على النحو التالي: الوحدة الأردنية من كبكابية إلى سرف عمرة، والوحدة الجيبوتية من طويلة إلى كورما، والوحدة السنغالية من الجنينة إلى السريف، والوحدة النيبالية من نيالا إلى مستري. وبحلول ٣٠ آذار/مارس، كانت جميع مواقع الأفرقة تعمل بكامل طاقتها. وفي ٧ آذار/مارس، كان قوام عنصر الشرطة في العملية المختلطة يبلغ ٥٦٠ ٢ فردا (٠٠٢ ١ من فرادى الشرطيين و ٥٥٩ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة). ويتوقع خفض هذا المجموع إلى القوام المطلوب في المرحلة الثانية المحدد بـ ٥٠٠ ٢ فرد بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٧ - وبحلول ٩ نيسان/أبريل، كان مسؤولو العملية المختلطة قد زاروا ٨ من مواقع الأفرقة الـ ١١ المغلقة في إطار المرحلة الأولى من إعادة التشكيل (تلس وعد الفرسان في ولاية جنوب دارفور، وأبو شوك وزمزم وأم كدادة في ولاية شمال دارفور، ومهاجرية في ولاية شرق دارفور، وفوربرنقا وهبيلا في ولاية غرب دارفور) وحصلوا على معلومات من مصادر محلية بشأن الوضع في المواقع الثلاثة الأخرى، المالحة والطينة ومليط (ولاية شمال دارفور). وإجمالا، لم يخلف انسحاب العملية المختلطة من تلك المناطق أي أثر سلبي.

الاستراتيجية المشتركة لجمع الأموال من أجل الحفاظ على السلام في دارفور

٤٨ - انتهت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري من وضع الصيغة النهائية لنهج تمويل مشترك من أجل الحفاظ على السلام في دارفور. وينطوي هذا النهج، الذي يأخذ الدروس المستفادة من التجارب السابقة في الاعتبار، على المشاركة السياسية لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء دعما للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام من أجل الحد من احتمال تجدد الصراع. وتشمل الخيارات تمويل البرامج في ميزانيات حفظ السلام كتدبير انتقالي أثناء مرحلة الخفض التدريجي، فضلا عن التبرعات.

ثامنا - ملاحظات

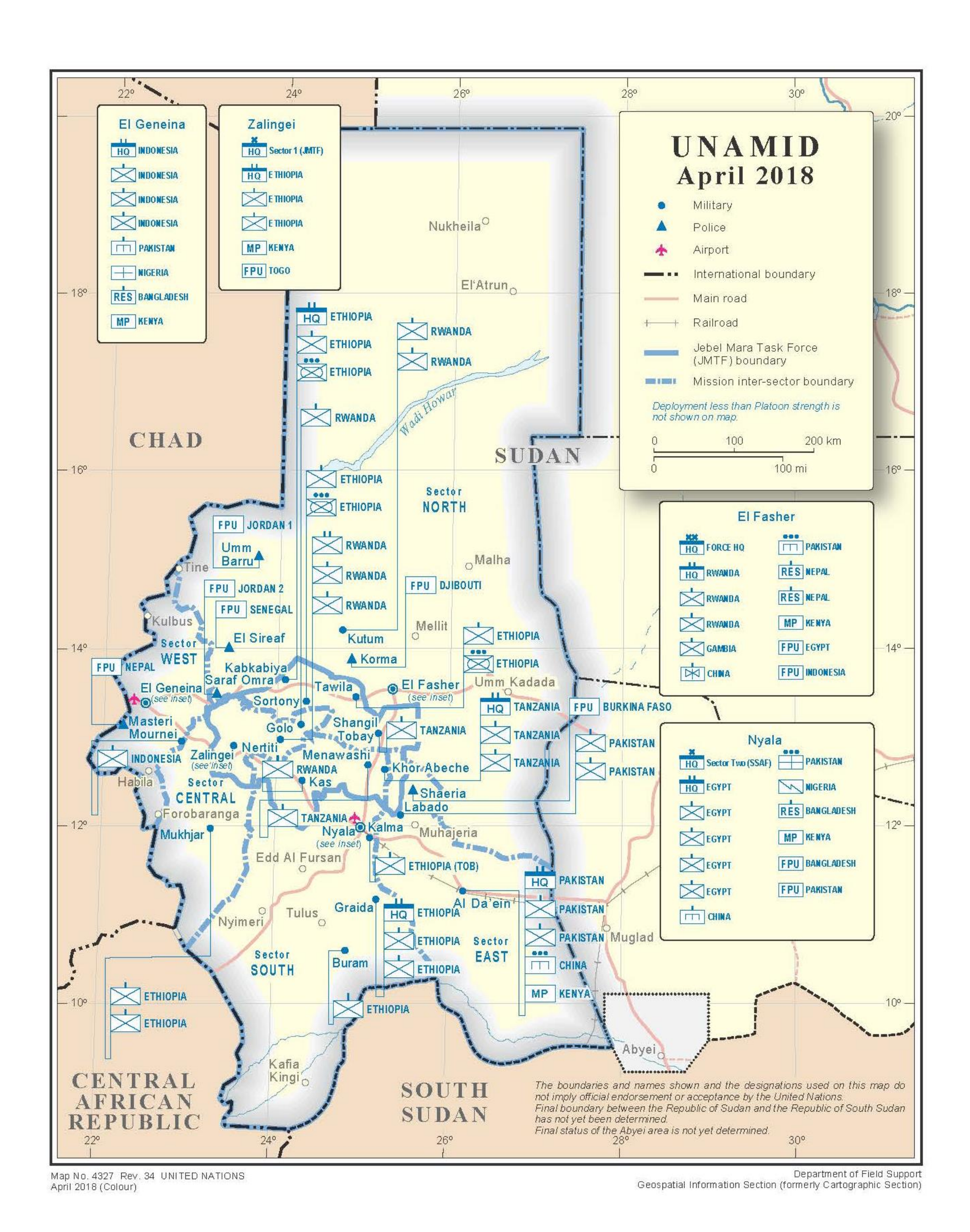
٤٩ - مع أنني أشعر بالتفاؤل إزاء التطورات الإيجابية التي شهدها المجال الأمني، فإن القلق يساورني لأن هذه التطورات لا يواكبها تقدم على نفس مستواها في عملية السلام وتنفيذ وثيقة الدوحة. وأكرر دعوتي الأطراف المعنية إلى الالتزام بوقف الأعمال العدائية وبالمفاوضات المباشرة، وإلى الاعتراف بأن التسوية السياسية السلمية وحدها يمكن أن تضمن لسكان دارفور سلامًا وتنمية دائمين. وفي هذا الصدد، أشيد بفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يدعمه الممثل الخاص المشترك، لما يبذله من جهود دؤوبة من أجل جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات.

٥٠ - وما زال التنفيذ الشامل لوثيقة الدوحة، ولا سيما أحكامها التي تعالج قضايا توجد في صميم النزاع، مثل المنازعات حول الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وما تخلفه من عواقب، يمثل أمرًا بالغ الأهمية في التوصل إلى حلول طويلة الأجل من أجل سكان دارفور. وإنني أدعو الحكومة وسكان دارفور المتضررين إلى المشاركة بشكل بنّاء في تنفيذ هذه الأحكام.

٥١ - ويسرني التقدم الكبير المحرز فيما يخص إعادة تشكيل العملية المختلطة. وفي هذا الصدد، أرحب بتفعيل قوة جبل مرة وبدء الأعمال المتعلقة بإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في قولو. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن تقديري لحكومة السودان لتعاونها المستمر. ومع ذلك، لا يزال من الضروري كفالة وصول البعثة إلى جميع المناطق في أنحاء دارفور.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أوجه الشكر إلى الممثل الخاص المشترك، جيريمياه نياماني مامابولو، وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ودوائر العمل الإنساني، الذين يواصلون العمل بلا كلل لتحسين حياة سكان دارفور. وأود أيضا أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيس الأسبق لجنوب أفريقيا، ثابو مْفُوييلوا مبيكي، والرئيس الأسبق لنيجيريا، عبد السلام أبو بكر، من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لالتزامهم الراسخ بتحقيق السلام والاستقرار بشكل دائم في السودان.

خريطة


UNAMID
April 2018
Military
Police
Airport
International boundary
Main road
Railroad
Jebel Mara Task Force (JMTF) boundary
Mission inter-sector boundary
Deployment less than Platoon strength is not shown on map.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
HQ INDONESIA
INDONESIA
INDONESIA
INDONESIA
PAKISTAN
NIGERIA
RES BANGLADESH
MP KENYA
Zalingei
HQ Sector 1 (JMTF)
HQ ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
MP KENYA
FPU TOGO
El Fasher
HQ FORCE HQ
HQ RWANDA
RWANDA
RWANDA
GAMBIA
CHINA
PAKISTAN
RES NEPAL
RES NEPAL
MP KENYA
FPU EGYPT
FPU INDONESIA
Nyala
HQ Sector Two (SSAF)
HQ EGYPT
EGYPT
EGYPT
EGYPT
EGYPT
CHINA
PAKISTAN
NIGERIA
RES BANGLADESH
MP KENYA
FPU BANGLADESH
FPU PAKISTAN
CHAD
SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Sector NORTH
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector SOUTH
Sector EAST
Nukheila
El'Atrun
Wadi Howar
Malha
Mellit
Kutum
Korma
Umm Barru
Tine
Kulbus
El Sireaf
Kabkabiya
Saraf Omra
Tawila
El Fasher (see inset)
Umm Kadada
El Geneina (see inset)
Sortony
Masteri
Mournei
Golo
Shangil Tobay
Nertiti
Zalingei (see inset)
Menawashi
Kas
Khor Abeche
Shaeria
Labado
Habila
Forobaranga
Mukhjar
Nyala (see inset)
Kalma
Muhajeria
Edd Al Fursan
Graida
Al Da'ein
Tulus
Nyimeri
Buram
Muglad
Abyei
Kafia Kingi
FPU JORDAN 1
FPU JORDAN 2
FPU SENEGAL
FPU DJIBOUTI
FPU NEPAL
FPU BURKINA FASO
INDONESIA
HQ ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
RWANDA
RWANDA
RWANDA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
RWANDA
RWANDA
RWANDA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
HQ TANZANIA
TANZANIA
TANZANIA
TANZANIA
PAKISTAN
PAKISTAN
RWANDA
TANZANIA
ETHIOPIA (TOB)
HQ ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
HQ PAKISTAN
PAKISTAN
PAKISTAN
CHINA
MP KENYA
22° 24° 26° 28° 30°
20° 18° 16° 14° 12° 10°
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 34 UNITED NATIONS
April 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)